مجلة كلية الآداب (دورية أكاديمية علمية محكمة)

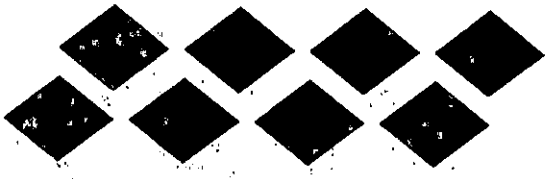

مظاهر التعليل النحوي عند ابن الحاجب
(ت: ٦٤٦ هـ)

د. أحمد إسماعيل عبد الكريم

مظاهر التعليل النحوى عند ابن الحاجب
(ت: ٦٤٦ هـ)

توطئة:

للتعليل أثرٌ واضح فى النحو العربى، فهو مظهر من مظاهر الاحتجاج الاستدلالي فى أصول النحو، ومرتكزها الأول والأساس الذي قامت عليه، وهو المعول الرئيس فى تثبيت الأحكام وتقوية الاحتجاج بها، إذ معرفة الأحكام بدون أدلتها يستحيل، ومعرفة الأدلة يحتاج إلى التعليل، وقد فرض الواقع اللغوى والدرس النحوي وجود هذه الظاهرة، من واقع نزوع النفس البشرية إلى معرفة الأسباب والمسببات أو العلة وما وراءها، فلا بد -إذًا- أنّ الأمر دفعهم إلى التساؤل ما الذى جعل هذه اللفظة مرفوعة، وفى موقع آخر منصوبة، وهكذا يتغير إعراب الكلمة فى الجملة حسب موقعها، ويظهر العامل أثره فيها "ولذلك فليس غريبًا أن يكون السؤال عن العلة قديمًا، وأن يكون التعليل مرافقًا للحكم النحوى منذ وُجد، وغرض التعليل هو أن يُظهر خضوع الظاهرات لقواعد العلم وأحكامه، ثمَّ إنّ النحو لم يلبث أن تأثر بعلوم الدين والكلام، فاستمد منها رغبة البحث عن العلة، وأسلوب النظر فيها"(١).

وقد كانت نشأة التعليل النحوي مرافقةً لنشأة النحو متزامنةً معه، يقول الدكتور صاحب أبو جناح: "إن عملية بناء النحو ونشأته رافقتها نشأة العلل التي يفسر بها النحاة الظواهر اللغوية والنحوية ويردون بها على تساؤلات الدارسين للغة ونصوصها والمعنيين بأمرها"(٢). لذلك نجد أن دارس اللغة العربية قد ذهب إلى إيجاد علّة لكل ما يراه من أحكام، وقواعد، فللمرفوع سبب، وللمنصوب علّة، وللمجرور غاية، وللمجزوم هدف"(٣). وقد عدّ الباحثون (مبدأ العلّة) العمود الفقري الّذي تدور حوله كثيرٌ من أبحاث النّحو الرئيسة والفرعية .

---

(١) النحو العربى، العلة النحوية نشأتها وتطورها، د. مازن المبارك،٥١- ٧١، والعلامة الإعرابية، د: محمد حماسة/١٦٣

(٢) من أعلام البصرة، سيبويه، هوامش وملاحظات حول سيرته وكتابه، د. صاحب أبو جناح، دار الحرية، بغداد، ص:١٠٠

(٣) دراسات في كتاب سيبويه : ١٥٥

= العلّة لغةً واصطلاحًا :

- العلة لغةً :

أما من حيث اللغة، فإنّها تدل على عدد من المعاني[1] أسهب فـي ذكرهـا اللغويـون، وسنكتفي منها بما ذكروه مما يدخل فى نطاق موضوعنا من أنّها: " تأتي بمعنى السّبب، فالعلة هي السبب، وعلة الشيء سببه، جاء فى لسان العرب: "هذا علة لهذا أي سبب"[2] ، وقد قيـل: "وهذه عِلّتُهُ: سببُهُ"[3]. وجاء في المصباح المنير: "واعتلّ: إذا تمسـك بحجـةٍ، ذكـرَ معنـاه الفارابي، وأعلّهُ: جعلهُ ذا عِلّةٍ، ومنهُ اعتلالات الفقهاء واعتلالا تهم"[4].

= العلّة في الاصطلاح النّحويّ :

ومن المدلول اللغوي استقى النحاة هذا المصطلح، فالتعليل عند الجرّجاني (ت: ٨١٦هـ) :"هو ما يتوقف عليه وجود الشّيء ويكون خارجًا مؤثرًا فيه"[5]. وقيل هو: "تغييـر المعلـول عما كان عليه"[6] أو: "هو الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت فـي كلامها وجهًا معينًا من التعبير والصياغة"[7]، أو هو: النّظر في مختلف الأحكام النّحوية ومـا يرونه من الأسباب الدّاعية لتلك الأحكام، وهو أمر ضروري في كل قياس، لذلك كانت العلّـة هي الركن الرّابع من أركان القياس[8]؛ لأنّ القياس: "هو حمل غير المنقول على المنقـول إذا كان في معناه[9]. وعرّفها الدّكتور مازن المبارك بـ "الوصف الّذي يكون مظنّة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم"[10].وعرّفها الدّكتور علي أبو المكارم:" بأنها السبب الّذي تحقق في المقـيس

(١) لسان العرب، ١١/ ٦، مادة "علل"

(٢) السابق، نفسه.

(٣) القاموس المحيط، مادة "علل" ٤/ ٢١

(٤) المصباح المنير، المكتبة العصرية، ص ٢٢٠

(٥) التّعريفات : ٨٨ .

(٦) الحدود في النحو للرماني:٣٨.

(٧) النحو العربي ، العلة النحوية، نشأتها وتطورها، د. مازن المبارك، ص٩٠.

(٨) ينظر: الاقتراح ، للسيوطى، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، مكتبـة الصـفا، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م: ٩٦ .

(٩) السابق نفسه : ٩٤ ، وينظر : لمع الأدلّة : ٩٣ .

(١٠) النّحو العربي العلّة النّحوية : ٩٠ .

عليه فأوجب له حكمًا، وتحقق في المقيس أيضًا فألحق به فأخذ حكمه" [١]. وعرّفها الدكتور محمد الحلواني بأنها: " تفسير الظاهرة اللغوية، والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه، وكثيرًا ما يتجاوز الأمر الحقائق اللغوية، ويصل إلى المحاكمة الذهنية الصّرف"[٢]

وبيّن الدّكتور تمّام حسّان أنّ الفرق بين العلّة والسّبب فرق في التأثير، "فالحكم يدور مع العلّة وجودًا وعدمًا، ولكنه لا يدور مع السّبب"[٣]. فالعلة النحوية إذن هي السبب الذي أدى إلى الحكم وأوجبه، وبذلك يتضح لنا أن العلة النحوية فرع من أصل وهو القياس، وليس أصلاً قائمًا بذاته ولكن النحاة اهتموا بها اهتمامًا بالغًا وأعقبوا بها الأحكام النحوية تفسيرًا أو تعزيزًا، وأفردوا لها المصنفات والمؤلفات النظرية فعوملت معاملة الأصل، فأصبحت كأنها أصل من أصول النحو العربي، ولا خلاف عليها بين النحاة، بل معمول بها بالإجماع عند العلماء كافة[٤].

= أقسام العلل النحوية:

قسّم النّحاة العلل وبينوا أنواعها وخصائصها، وفي هذه الجزئية لن نتطرق إلى تقسيمات النحاة، فأنواع العلل من حيث الإطار الخارجي كثيرة، فمن قال: إنها "واسعة الشعب إلاّ أن المدار المشهور منها على أربعة وعشرين نوعًا"[٥] ، ومنهم من قال علل النّحو على ثلاثة أضرب[٦]، ومنهم من يرى أن اعتلالات النحويين صنفان[٧] أمّا الزّجّاجي فقد ذكر أنّ علل النّحويين على ثلاثة أضرب: " علل تعليمية ، وعلل قياسية ، وعلل جدلية نظرية " [٨] .

---

(١) أصول التفكير النّحوي : ١١١ .

(٢) أصول النّحو العربي، د. محمد خير الحلوانى، ١٩٧٩م ، ص : ١٠٨ .

(٣) الأصول، د. تمام حسان:١٨٢

(٤) ينظر: لمع الأدلة : ١٠٥ .

(٥) الاقتراح : ١٠٦ ، نقلاً عن التينوري .

(٦) ينظر : الإيضاح في علل النّحو : ٦٤ .

(٧) ينظر : الاقتراح : ١٠٦

(٨) الإيضاح في علل النّحو : ٦٤ .

وقد أحسن الدكتور شعبان العبيدى صنعًا بتقسيمه للعلل النحوية، فى دراسته للوسائل التعليلية لمسائل النحو في الكتاب لسيبويه[1] وجعلها تحت خمسة أصناف هي:

- **العلل الاستعمالية.**
- **العلل التحويلية.**
- **العلل التي تترجح بين الاستعمالية والتحويلية.**
- **العلل القياسية.**
- **العلل الدلالية: .**

وفى هذه الورقة سنتطرق إلى أهم العلل التي اعتمد عليها ابن الحاجب فى دراسة الظواهر النحوية، ومظاهرها في تراثه النحوى:

(أ) العلل الاستعمالية:

يقصد بها التي تعلل الاستعمال من مثل: الثقل والخفة، وكثرة الاستعمال، والاستغناء.

- **علة التخفيف :**

وهي علة تتصل بطبائع العرب في القول؛ إذ كانوا يميلون إلى اختيار الأخف إذا لم يكن ذلك مخلاً بكلامهم[2]. فهم يفضلون ما خفّ من الكلام ويستحبونه ويستثقلون الثقيل ويتجنبونه اقتصادًا بالجهد المبذول فلذلك "من الممكن أن نربط بين هذه العلة وما يسميه علم اللغة الحديث بقانون الاقتصاد اللغوي، ويعني به أن المتكلم يحاول أنْ يوصل ما في ذهنه من أفكار، أو ما في نفسه من إحساسات مع أقل جهد عضلي مبذول، وقد عبر عنه القدماء بالاستخفاف لأنّ المصطلحات العلمية تختلف باختلاف الأزمنة"[3]. وقد جعل النحاة الخفة أحد المطالب الاستعمالية فى اللغة، فعللوا لقلة الأبواب النحوية وكثرتها، على أساس من الخفة والثقل، لذا جنحت اللغة إلى الخفة واجتنبت الثقل، ويؤكد ذلك ابن جنى حين يفسر رفع الفاعل ونصب المفعول، على أساس من طلب التخفيف قائلاً: "وذلك أنّ الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد، وقد يكون له مفعولاتٌ كثيرة، فرُفع الفاعلُ لقلته، ونُصب المفعولُ لكثرته، وذلك ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفّون"[4]

---

(١)التعليل اللغوي في كتاب سيبويه: ٩١ ، ٢٤٦-٣١١

(٢) ينظر : علل النحو لابن الوراق تحقيق د. محمود الدرويش :٦٦ .

(٣) أصول النحو العربي، محمد خير الحلوانى، ص١١٤

(٤) الخصائص لابن جنى ، ٥٨/١

وعلة التخفيف من العلل التي كان النحاة يعللون بها بعض الظواهر اللغوية، فيصفون تصرف العرب حيالها بالخفة أو طلب الخفة؛ لأنَّ اللغة تكره الثقل وترغب عنه.

وقد وردت هذه العلة عند ابن الحاجب في مواضعَ عدة، فمن تعليلاته المعتمدة على اعتبارهم أن الرفع أثقل الحركات، توجيهه حمل النصب على الجر والعكس قائلاً: "إنما حُمل النصب على الجر، والجرُ على النصبِ، ولم يُحمل واحدٌ منهما على الرفع لأمور: أحدها: أنهما أخف من الرفع، فحُمل أحدهما على الآخر، ولم يُحمل على الأثقل لئلا يكثر الثقل"(١)

وعلل ابن الحاجب وجوب تنكير الحال وتعريف صاحبها، رعاية للخفة فقال:"والهيئة تحصل بالنكرة كما تحصل بالمعرفة، إلا أنَّ النكرة أولى لخفتها لفظًا وتقديرًا"(٢) ثم يقول: "أما اللفظ فلأنَّ قولَك: قائمٌ، أخفُ من قولِك: القائمُ. وأما التقدير فلأنَّ أصل الأسماء التنكير، وما كان أصلاً كان أخفَّ" (٣).

وهكذا نجد كثيرًا من الأسباب الظاهرة للحذف غرضُها التخفيف، فكثرة الاستعمال تستلزم التخفيف؛ وهذا التعليل كثير عند النحاة، وهو أكثر الأسباب التي يفسرون بها الظواهر النحوية(٤)، يقول سيبويه: "وقولهم ليس أحد أي ليس هنا أحد، فكل ذلك حُذِف تخفيفًا واستغناءً بعلم المخاطَب بما يعني"(٥).

- **علة الثقل :**

من العلل التي يكثر دورانها في التراث النحوى، ومؤداها أنَّ العرب يستثقلون عبارة، أو حرفًا، أو حركة وأكثر ما يكون ذلك فيما كثر دورانه في كلامهم فيفرون منه إلى ما هو أخف عليهم.

فالقصد من هذه العلة كالقصد من علة التخفيف؛ لأنَّ مؤداهما واحد وهو طلب الخفة في الكلام؛ إذ ترى الدكتورة خديجة الحديثي أنَّ "هذه العلة هي من حيث النتيجة عين علة

---

(١) الإملاء "١٥٣" ص ٨٣٣

(٢) الإملاء "٨٢" ص ٤٠٠

(٣) الإملاء "٨٢" ص ٤٠٠

(٤) ينظر: آراء البصريين النحوية في كتاب "إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس" في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، للباحث، رسالة دكتوراه مودعة بمكتبة كلية الألسن، جامعة عين شمس، ص ١٦٨.

(٥) الكتاب ، ٣٤٦/٢

التخفيف أو الاستخفاف"[1] ويظهر هذا التعليل عند ابن الحاجب في حديثه عن ثقل حرف العلة حين تحركه أو تحرك ما قبله "تُستثقل حركة الياء والواو إذا تحركت وتحرك ما قبلها، فأما إذا سكن ما قبلها فإنها لا تستثقل، لأن السكون يقع قبلها كالاستراحة، فينطق بها متحركة بعد أن أُستريح دونها، فسُهل النطق بها لذلك، ولذلك تجد الاستثقال فى قولك: قَاضِيٌ، ولا تجد مثلَهُ فى قولك: ظَبْيٌ، ولذلك لم يُعلُّوا الياء إذا انفتحت وانكسر ما قبلها؛ لسهولة النطق بها؛ لخفة الفتحة على الياء بعد الكسرة بخلافها إذا كانت مضمومة أو مكسورة، فصححوا نحو: رأيت قاضيًا، وأعلُّوا نحو: جاءنى قاضٍ ومررت بقاضٍ"[2].

وفى كلمة "جوارٍ" ذهب سيبويه إلى أنها اسم غير متصرف كمساجد، وما فيه من التنوين إنَّما هو تنوين العوض لا تنوين الصرف، وقد احتُجَّ لهذا بأن الأصل جوارىٌ منونًا، فتحققت فيه العلة المانعة للصرف، فحُذف التنوين، ثم حُذفت الضمة عن الياء استثقالاً لها بعد الكسرة[3].

ومن مظاهر هذه العلة فى الدرس النحوى ما قال به ابن الحاجب من أنهم :"حذفوا الواو من "يوعِدُ" ولم يحذف من "يِنعُ" و"يِسرُ" لأوجه ثلاثة: أحدها: أنَّ الواو أثقلُ والياءَ أخفُ، فلا يلزم من حذف ما هو ثقيل حذف ما هو خفيف. والآخر أن وقوع الواو أكثرُ فلا يلزم من حذف ما كثُر حذف ما قلَّ. والآخر: أنَّ الحذفَ فى الواو لا يؤدى إلى لبس، وفى الياء يؤدى إلى اللبس، وهو لبس صيغة الماضى بالمضارع، وليس كذلك فى الواو لأنَّها لا تكون حرف مضارعة"[4].

وإذا كان الثقل ممنوعًا فى اللغة، فإنَّه لا يجوز إلحاق "ياء" المتكلم بالأفعال مباشرة؛ لأنَّ الأفعال لا تُكسر حذر الثقل الناتج عن كسرها، ولذا لجأت اللغة العربية إلى دخول نون الوقاية للتخفيف من هذا الثقل، ولذا يقول ابن الحاجب أن "الوقاية هى التى جاء بها الثقل، وذلك أن النطق بنون الإعراب حاصل أولاً قبل النطق بها، فلم تأت الكراهة إلا من الأولى"[5].

---

(١) دراسات في كتاب سيبويه : ٢٠٢

(٢) الإملاء "٥٨" ص ٣٤٨

(٣) الإملاء "٧٩" ص ٥٩٧

(٤) الإملاء "٥٣" ص ٧٣٧، ٧٣٨

(٥) الإملاء "٢١" ص ٧٠١

-علّة كثرة الاستعمال :

علّل ابن الحاجب بهذه العلة في مواضع كثيرة، منها قضية الحذف، فهو يرجح حذف الفعل من قول الشاعر: [الوافر]

ألا رجلاً جزاه اللهُ خيرًا يَدلُّ على مُحَصّلةٍ تَبيتُ[1]

قال في "رجلاً" إمّا أن ينتصب على إضمار فعل كما ذكره الخليل وهو أولى؛ لأنه أبعد عن الضرورة؛ إذ حذف الفعل كثير[2] ويرجح كذلك مذهب من قال بأنّ أسلوب النداء مكون من فعل وفاعل مقدرين، والمنادى مفعول للفعل المحذوف وجوبًا، ويعلل لذلك قائلاً:"وإنما وجب الحذف لأن الواضع علم أن هذا مما يكثر فيه كلامهم، فحذفه لكثرته المعلومة عنده، وصارت "يا" متضمنة ذلك الفعل المحذوف، فلم يجمعوا بينها وبينه"[3] وقد علّل اعتداد النحاة بهذه العلة قائلاً:"فصارت الكثرة تشعر بالمحذوف إشعارًا كالقرائن الحالية والمقالية"[4] .

- علّة الاستغناء :

نص العلماء على هذه العلة من لدن سيبويه فقد جاء في الكتاب: "لأن من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء[5]. قال:"وربما استغنوا بمفْعلة عن غيرها.[6] وقد علل النحويون

(١) من أبيات نسبها سيبويه: لعمرو بن قنعاس أولها:

ألا يا بيت، بالعلياء بيت ولولا حب أهلك ما أتيت

وقوله بالعلياء بيت، بعد جملة النداء... قالوا إنها جملة مستأنفة معناها لي بيت بالعلياء.... في خزانة الأدب ٣/ ٥١، ٥٣، والطرائف الأدبية ص٧٣، وشرح شواهد المغني ص٢١٤، ٢١٥، وبلا نسبة في الأزهية ص١٦٤، وإصلاح المنطق ص٤٣١، وأمالي ابن الحاجب ص١٦٧، ٤١٢، وتخليص الشواهد ص٤١٥، وتذكرة النحاة ص٤٣، والجني الداني ص٣٨٢، وجواهر الأدب ص٣٣٧، وتخليص الشواهد ٤/ ٨٩، ١٨٣، ١٩٥، ٢٦٨، ١١/ ١٩٣، ورصف المباني ص٧٩، شرح شواهد المغني ص٦٤١، وشرح عمدة الحافظ ص٣١٧، وشرح المفصل ٢/ ١٠١، والكتاب ٢/ ٣٠٨، ولسان العرب ١١/ ١٥٥ "حصل"، ومغني اللبيب ص٦٩، ٢٥٥، ٦٠٠، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٦٦، ٣/ ٣٥٢، ونوادر أبي زيد ص٥٦.

(٢) الأمالي "٨٥" ص ٤١٣

(٣) الإملاء ٨٧ ، ص ٤٢٥

(٤) الإملاء "٨٩" ص ٤٣٩

(٥) الكتاب ٣/ ١٥٨

(٦) الكتاب ٤/ ٨٩ .

بهذه العلّة كثيرًا من ظواهر العربية قال سيبويه: "واعلم أنّ العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء حتى يصير المستغنى عنه مسقطًا من كلامهم ألبتة"[1] يفهم من هذا اللفظ -أى الاستغناء- أن هناك مستغنى به، ومستغنى عنه، وأنّ هذا الذى استغنى به عنه، فهو مُعطَى استبدالي يمس الصيغة، كما يمس التركيب، ونظرًا لأهميته فى التعليل والتفسير خصص له ابن جنى بابًا فى كتابه الخصائص قال: "باب الاستغناء بالشيء عن الشيء"[2]. ومثّل لهذه العلة الإمام اللغوى أبى عبد الله محمد الطيب الفاسى بـ "حذف كل من المبتدأ والخبر فيما يجب حذفه فيه، استغناء عنه بما قام مقامه، كالاستغناء عن الخبر بمرفوع الصفة"[3].

ويظهر استخدام ابن الحاجب لهذه العلة في مواضع عدة، حيث جعل من هذه العلة أداةً لتسويغ حذف بعض الوحدات، أو استبدال وحدات أخرى بها، من ذلك الاستغناء عن الفعل، وهو عمدة الجملة وأحد ركنيها، فى مثل قولهم: إنّما أنت سيرًا سيرًا، وما أنت إلا قتلاً قتلاً، وضابطه فى مثل هذا "أن يتقدم نفى، أو ما هو فى معنى النفى، وبعده اسم لا يصح أن يكون المصدر عنه خبرًا، وحكمة هذا الضابط هو أنّ وقوعه موقعًا لا يصح أن يكون خبرًا دالٌ على أنّ الخبر غيره، ولا خبر يصلح من حيث المعنى إلا فعلٌ بمعناه، فقد علم بهذه القرينة خصوصية الفعل، وفى موضعه باشتراط الإثبات بعد النفى لفظية أو تقدير لفظ واقع موقع الفعل، فاستغنى بالقرينة، واللفظ الواقع موقع الفعل عن التلفظ بالفعل، كما استغنى فى قولهم: لولا زيدٌ لكان كذا[4].

ومن ذلك أيضًا أنّ "نون الوقاية" لازمة مع الأفعال التى اتصلت بها ياء المتكلم، وعريت عن نون الإعراب، فيجب توسطها بين الفعل والضمير؛ دفعًا لكسر الفعل، أما إذا كان الفعل يحتوى على نون إعراب، فإن نون الوقاية يجوز إثباتها، ويجوز حذفها، والأكثر حذفها لبعد ما كان يتخوف عنه سابقًا، قال ابن الحاجب موضحًا قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَىٰ أَن مَّسَّنِيَ الْكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾[الحجر:٥٤] أنّ "المحذوف نون الوقاية استغناءً

---

(١) الكتاب ١/ ٨ .

(٢) الخصائص، لابن جنى، تحقيق: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د. ت، ١/ ٢٣٤

(٣) فيض نشر الانشراح من روض طى الاقتراح، ٢/ ٨٦١

(٤) الإملاء "٨٨" ص ٤٣١

عنها بنون الإعراب، وهذا أولى من أن تقدر نون الإعراب محذوفة استغناء عنها بنون الوقاية"[١].

وقد يُستغنى عن قرينة لوجود القرائن الأخرى التي يمكن أن تسد مسدها، فمن ذلك نون التوكيد المقترنة بالفعل المضارع الدالة على الاستقبال دون الحال، فيقول ابن الحاجب: "وإنما خصوه بالمستقبل لاستغناء الحال غالبًا عن التوكيد؛ لوضوح أمره بخلاف الغائب فى الغالب فإنه غير متضح فكان أحوج منه إلى التأكيد"[٢].

(ب) العلل التحويلية:

هي أوجه التعليل التي تنطلق من فكرة الأصل، فيتم التعليل بها بافتراض خطوات لغوية تحويلية. منها: التمكن، والأصل، والعوض، والقوة .

- علة التمكّن أو التصرّف :

هي علة لغوية لأنها تتم من داخل اللغة وفق نظامها ولا تخرج عن ذلك، ومفادها عند سيبويه هو أنّ هناك بعض الأشياء تفوق غيرها في التصرف أو تمتاز عليها بمزية، والسبب هو تمكنها أو تصرفها، وهي علة من أول العلل التي تلقانا في كتاب سيبويه، إذ يقول في "باب مجاري أواخر الكلم من العربية" : "وليس في الأسماء جزم لتمكنها وللحاق التنوين فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة"[٣]. ويشير أيضًا فى موضع آخر إلى: "أنّ بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء، لأنّ الأسماء هي الأولى، وهي أشدُّ تمكنًا، فمن ثم لم يلحقها الجزم والسكون، وإنّما هي من الأسماء"[٤].

وأشار ابن الحاجب إلى أنّ النكرة أشد تمكنًا فقال: "إنما ينصرف ما يُنكّر مما لا ينصرف إذا كان فيه العلمية قبل التنكير"[٥]. وذلك أن العلمية تنافى التنكير، فإذا نُكّر الاسم زالت العلمية وبقى على سبب واحد فانصرف[٦] .

---

(١) الإملاء "٤٣" ص ٥٤٠، متن الكافية بشرح بدر الدين بن جماعة، بتحقيق: د. محمد محمود داود، ص: ١٩٩

(٢) الإملاء "٦٦" ص ٥٨٨

(٣) الكتاب ١/ ١٤

(٤) الكتاب ١/ ٢٠- ٢١

(٥) الإيضاح فى شرح المفصل ١/ ١٥٠

(٦) ينظر: الإيضاح ١/ ١٥١

ومن مظاهر ذكره لهذه العلة قوله: "والاسم المعرب على نوعين: نوع يستوفى حركات الإعراب والتنوين، ويسمى المنصرف... وكلام النحويين أنَّ هذه القسمة فى كونه منصرفًا وغير منصرف حاصرةٌ لجميع المعرب، وتفسيرهم كل واحد من القسمين ينفى الحصر؛ وذلك أنهم فسروا المنصرف بأنَّه الذى تدخله الحركات الثلاث والتنوين؛ لعدم شبه الفعل، وفسروا غير المنصرف بأنَّه الذى يُختزل عنه الجر والتنوين؛ لشبه الفعل"(١).

وقد أكثر ابن الحاجب من حديثه عن هذه العلة فى شروط الصرف ومنعه(٢) ومثل للتعليل بالصرف قوله: "وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الحشو كـ: نوحٍ، ولوطٍ منصرفٌ فى اللغة الفصيحة التى عليها التنزيل"(٣).

- علّة الأصل :

هى علة لغوية، تتم أيضًا من داخل بنية اللغة وفق نظامها، ومفادها عند النحاة، أن لكل باب نحوى خصائصه، التى يمتاز بها عن غيره، فيذكر ابن السرّاج أنَّ أصل الإعراب للأسماء وأصل البناء للأفعال والحروف، وأنَّ البناء الذي حصل في الأسماء إنما هو لمشابهة الحرف معللاً ذلك بقوله : "واعلم : أنَّ الإعراب عندهم، إنَّما حقه أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف، وأن السكون والبناء حقهما أن يكونا لكل فعل أو حرف، وأنَّ البناء الذي وقع في الأسماء عارض فيها لعلة، وأنَّ الإعراب الذي دخل على الأفعال المستقبلة إنما دخل فيها لعلة ، فالعلة التي بُنيت لها الأسماء هي وقوعها موقع الحروف ومضارعتها لها"(٤) .

---

(١) الإيضاح فى شرح المفصل ١/ ١٢٤ ... وقد توقف ابن الحاجب عند تعليلهم هذا معلقًا: "فعلى هذا تبقى أسماءٌ كثيرةٌ لا تدخل تحت واحد منهما، منها جمع المذكر السالم، فإنه لا تدخله الحركات الثلاث والتنوين فلا يكون منصرفًا ولا يختزل عنه الجر والتنوين ولا يحرك بالفتح، ولا يكون غير منصرف، فلم يدخل تحت واحد منهما وكذلك جميع ما أُعرب بالحروف فإنه لا يدخل فيما ذُكر، فدلّ على أنهم لم يريدوا الحصر، وإنما أرادوا أنَّ الأسماء المعربة منها ما هو منصرف، ولم يتعرضوا لما عداهما لما كان المقصود إنما هو المنصرف وغير المنصرف، أما لو قيل المنصرف ما ليس فيه علتان من التسع وغير المنصرف ما فيه علتان، وتأثيرهما فيما لولا هى لكان فيه ثلاث حركات وتنوين التمكين كان حصرًا ... الإيضاح فى شرح المفصل ١/ ١٢٤، ١٢٥

(٢) ينظر: الإيضاح فى شرح المفصل، من ص: ٨٩- ١٥٣

(٣) الإيضاح فى شرح المفصل، ص: ١٥٣

(٤) الأصول، لابن السراج ١/٥٠ ، وينظر شرح الجمل (ابن عصفور) ١/١٠٢ ، المقتصد ١/١٠٧ .

وقال السيوطي: "وعلة "أصل" كـ: "استحوذ" و" يؤكرم" وصرف ما لا ينصرف[١]، ومثل ذلك تعليله بناء المنادى قائلاً: "والأصل فيه –أى المنادى– أن يكون منصوبًا؛ لأنه مفعول به إلا أن يعرض ما يوجب بناءه على الضم، أو بناءه على الفتح أو إعرابه بالخفض..."[٢]

ومن ذلك أيضًا قوله فى "ياء المتكلم": "وفُتحت الياء للساكنين" حذرًا من اجتماع الساكنين لو سكنت؛ لأنها تصير ساكنة هى والياء التى قبلها، إذا قلت: مسلمىَّ يا هذا، وذلك ممتنع، فالتزموا الفتح الذى هو الأصل أو الذى هو الفرع لذلك"[٣] .

وعلل ابن الحاجب صرف ما جاء فى قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَا۠ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان: ٤] بقوله: "فقول الإمام فى البرهان: إنَّما صُرف ما كان جمعًا فى القرآن لتناسب رءوس الآى، ليس بمستقيم، إذ ليس قوله: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَا۠﴾ رأس آية، ولا ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِـَٔانِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا۠﴾ [الإنسان:١٥] الثانى، بل قد يكون لكونه رأس آية، وقد يكون لاجتماعه مع غيره من المنصرفات، فيرد إلى الأصل ليتناسب معها، كما رد الأصل عند وقوعه رأس آية ليتناسب مع غيرها من رءوس الآى"[٤]. ويؤكد ابن الحاجب ذلك قائلاً: "وكل ما لا ينصرف يجوز صرفه للضرورة ردًّا إلى أصله"[٥].

- علة العوض:

هي علة من العلل التي ذكرها الدينوري الجليس[٦]، والتي تطرد على كلام العرب وشرحها التاج بن مكتوم[١] بقوله: "وعلة تعويض مثل تعويضهم الميم في (اللهمَّ) من حرف

---

(١) الاقتراح ، ص: ١٠٩

(٢) الإيضاح فى شرح المفصل ١/ ٢٥٢

(٣) الإملاء "٢٢" ص ٥٢٣

(٤) الإملاء "٢١" ص: ٥٢٢

(٥) الإيضاح فى شرح المفصل، ١/ ١٤٨

(٦) الحسين بن موسى بن هبة الله الدينوري الجليس النحوي الإمام، له كتاب ثمار الصناعة في النحو، ذكر فيه أنَّ علة النحاة على قسمين: علة تطرد في كلام العرب وتتساق إلى قانون لغتهم، وعلة تظهر حكمتهم في أصوله وتكشف عن صحة أغراضهم، وعن صحة مقاصدهم في موضوعاته، ولكن الأولى أكثر استعمالاً وأشد تداولاً، وهي واسعة الشعب كثيرة الأفنان إلا أن

النداء"[٢]. ومن أمثلتها عند ابن الحاجب تعليله جعل الألف عوضًا عن الياء في "يمانى"، حيث جاء تعليقه على البيت: [الطويل]

عَلاَ زَيْدُنَا يومَ النُّقَا رَأْسَ زَيدِكُمْ ... بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِ

و"يمانٍ" صفةٌ بعد صفةٍ للسيف، وأصلُه يمانيّ، فأعلوه كما أعلوا: مررت بقاضى، وهو منسوب إلى اليمن، فأصله في النسبة يمنيّ، إلا أنّهم لمّا قالوا: يمانيّ، حذفوا إحدى

=مدارها على ثلاثة وعشرين نوعًا، وهي علة سماع وعلة تشبيه وعلة استغناء وعلة استثقال وعلة فرق وعلة توكيد وعلة تعويض وعلة نظير وعلة نقيض وعلة حمل على المعنى وعلة مشاكله وعلة معادلة وعلة قرب ومجاورة وعلة وجوب وعلة تغليب وعلة اختصار وعلة تخفيف وعلة دلالة حال وعلة أصل وعلة تحليل وعلة إشعار وعلة تضاد وعلة أولى... تُوفي بعد سنة ٣٤٠. ينظر ترجمته في: روضات الجنات ص٢٤٦ ومعجم المؤلفين ٤/ ٦٥ وكشف الظنون ص٥٢٣. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، محمد يعقوب الفيروزآبادى، تحقيق: محمد المصرى، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، ط ١، ١٤٠٧هـ ، برقم ١١٢ .

(١) هو أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم بن أحمد بن محمد بن سليم بن محمد القيسي تاج الدين أبو محمد الحنفي النحوي، جاء في "الدرر": ولد في آخر ذي الحجة سنة ثنتين وثمانين وستمائة، وأخذ النحو عن البهاء بن النحاس، ولازم أبا حيان دهراً طويلاً، وأخذ عن السروجي وغيره، وتقدم في الفقه والنحو واللغة، ودرّس وناب في الحكم، وكان سمع من الدمياطي اتفاقاً قبل أن يطلب، ثم أقبل على سماع الحديث ونسخ الأجزاء فأكثر عن أصحاب النجيب وابن علاق..... والرواية عنه عزيزة، وقد سمع منه ابن رافع. وذكره في معجمه. ومن تصانيفه: شرح كافية ابن الحاجب، وشرح شافيته، وشرح الفصيح، الدر اللقيط من البحر المحيط، مجلدات، قصره عن مباحث أبي حيان مع ابن عطية والزمخشري. التذكرة ثلاث مجلدات، سماها قيد الأوابد، وقفت عليها بخطة في المحمودية، أعادنا الله إلى الانتفاع منها كما كنا قريباً بمحمد وآله. توفي الشيخ تاج الدين في الطاعون العام في رمضان سنة تسع وأربعين وسبعمائة. وقد أثنى عليه كلّ من ترجم له....ينظر: بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر ، بيروت ط٢/ ١٣٩٩هـ ، ١٩٧٩م، الترجمة "٦٢٢"، ١/ ٣٢٦- ٣٢٩ ، راجع: الدرر الكامنة ١ / ١٧٤ وحسن المحاضرة ١ / ٤٧ وطبقات القرّاء ١ / ٧٠ والجواهر المضيّة في طبقات الحنفيّة ١ / ٧٥ وغيرها.

(٢) الاقتراح ، ١٠٦، ١٠٧

الياءين، وجعلوا الألف عوضًا من إحدى الياءين[١] ومن ذلك "التنوين اللاحق في"جوارٍ" عوضٌ عن إعلال الياء"[٢]. وقد علَّل ابنُ الحاجب بعض المسائل بها، بقوله: "ومنْ ذلك حذْف الواو من "أخت" والتعويض عنها بالتاء، فلما أريد جمعها بالألف والتاء ردّت الواو، ذلك أنها هنا حذفت بشرط العوض، فلما ذهب العوض رجعت الواو فقيل: "أخوات"[٣] وفي الأسماء الخمسة جعل "الميم في "فم" تعويضًا من الحرف المحذوف وهو الواو، وذلك درءًا لبقاء الكلمة على حرف واحد" [٤].

- علة القوة:

هذه العلة توجب أصلاً وفرعًا، وقد توجب القوة كسر القياس كما هو الحال مع "ما" قال ابن الحاجب:"أجريت مجراها "ليس" في العمل، وخولف ذلك القياس لقوة الشبه"[٥] وذلك لأنّهم يزعمون أنّ كل حرفٍ لا اختصاص له بواحد من الأسماء والأفعال لا عمل له في أحدهما و"ما" و "لا" كذلك"[٦]، وهذا هو القياس، فلما قوىَ التشبيه بينها وبين "ليس" خولف ذلك الحرف فأعملت برغم أنها غير مختصة.

ومن أمثلة هذه العلة عند ابن الحاجب ترجيحه النصب في باب الاشتغال لقوة القرينة فيقول: "لو اقتصر على "أمّا" لعمّ جميع مواضعها، فكان يلزم أن يختار الرفع في مثل: أمّا عمرو فاضربه، وليس الأمر كذلك لأنّ قرينة الطلب في النصب أقوى من قرينة "أمّا" في الرفع؛ لأنّ الطلب لا يصح إلا بالفعل، فكان مقتضاه أن يجب النصب"[٧].

(جـ) العلل التي تترجح بين الاستعمالية والتحويلية: وهي: الحذف، وطول الكلام .

---

(١) ينظر: الإملاء "٣١" ص ٣٢٠ .
(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٤٢
(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١١٩
(٤) الإيضاح ١/ ١١٩
(٥) الإملاء "٨٦" ص ٤٢٣
(٦) الإملاء "٨٦" ص ٤٢٣
(٧) الإملاء "٥" ص ٥٠٣

- الحذف:

تأتى أهمية الحذف فى اللغة؛ لأنَّه أحد المطالب الاستعمالية، فقد يعرض لبناء الجملة أنْ يُحذف منها أحد العناصر المكونة لهذا البناء، وذلك لا يتم إلا إذا كان الباقى فى بناء الجملة بعد حذفها مغنيًا فى الدلالة، كافيًا فى أداء المعنى، وقد يُحذف أحد العناصر؛ لأنَّ هناك قرائن معنوية، أو مقالية تشير إليه(١).

ومثَّل ابن الحاجب لذلك بكلمة "قولاً" فى قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾ [يس: ٥٨] قائلاً: يجوز أن يكون منصوبًا بفعل مضمر محذوف مفعولاً، أعنى قولاً"(٢) وكذا قوله بحذف موصوف وإقامة الصفة مقامه فى قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوٓا۟ أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ ٱلنَّاسَ كَخَشْيَةِ ٱللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾ [النساء: ٧٧] فيكون تقديره: مثل أهل خشية الله، أو مثل قوم أشد خشيةً"(٣) أو تكون ﴿يَخْشَوْنَ ٱلنَّاسَ كَخَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ على ظاهرها نعتًا لمصدر محذوف، والمصادر يجوز حذف موصوفاتها، فيكون التقدير: خشيةً مثل خشيةِ الله، أو مثل خشيةٍ أشدُّ من خشية الله" (٤).

وجعل ابن الحاجب قوة القرينة مسوغًا لجواز الحذف، فقال فى المفعول له: "وإنما اشترط ذلك ليقوى معنى التعليل، فيصح حذف اللام لما فيها من القوة، فإذا فات شىء منها ضعفت دلالة التعليل، واحتيج إلى حرف التعليل؛ لأنَّ الأصل إثباتها، كما أنَّ الأصل إثبات "فى" الظرفية، فكرهوا أن يحذفوها فى موضع لم تقو قرينتها"(٥).

فالحذف من الظواهر اللغوية المشهورة، تشترك فيها اللغات الإنسانية كلها، حيث يميل المتكلم إلى حذف عناصر مكررة، وحذف ما يمكن فهمه من السياق.

---

(١) ينظر:آراء البصريين النحوية، رسالة دكتوراه، للباحث، ص ١٦٢، الضرورة الشعرية، ص ١١٣ ، الرد على النحاة ، ص٦٩

(٢) الإملاء "١٧" ص ١٣٣

(٣) الإملاء "١٩" ص ١٣٦

(٤) الإملاء "١٩" ص ١٣٧

(٥) الإيضاح فى شرح المفصل ١/ ٣٢٦

-علة طول الكـــلام :

وهي علة تؤدي إلى اختيار العرب ما هو أخف في الكلام ليتناسب مع ذلك الطـول، حيث إنَّ "التعليل بطول الكلام يعني أنَّ الناطق يخفف الجهد فيستخدم أسلوبًا ما من الأساليب أو يفضل حركة تكون أخفَّ من سائر حركات الإعراب كحركة النصب"(١).

فالمنادى المضاف طال بالمضاف إليه، والشبيه بالمضاف طال بما بعده، والنكرة غير المقصودة طالت بالتنوين فاختارت العرب لهذه الأقسام من المنادى أخفّ الحركـات وهـي الفتحة تناسبا مع طول الكلام، فنقل ابن الحاجب ما قال به الخليل فى تعليله قـائلاً: "وقـول الخليل: "إنما نصبوا المضاف كما نصبوا "قبلك" حين طال ورفعوا المفرد كقبلُ وبعد"(٢)، ثم علق عليه بالضعف ولم يأت بما هو أقوى من رأى أو تعليل.

(د) العلل القياسية:

يُعدُّ القياس الركيزة التى يقوم عليها صرح النحو، قال السيوطى: "وهو معظـم أدلـة النحو والمعوَّلُ فى غالب مسائله عليه، كما قيل: "إنَّما النحو قياس يُتَّبعُ"(٣) ويقصـد بالعلـل القياسية، أى التي كان يعلل بها النحاة بملاحظة المشابهة وهي: الشبه، والحمل، والتـوهم، والمجاورة، والاستئناس .

- علّة الشبه:

هو "أن يُحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلّة الّتي علق عليها الحكـم في الأصل، وذلك مثل أن يدل على إعراب الفعل المضارع، بأنه يتخصص بعـد شـياعه، كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه، فكان معربًا كالاسم، أو بأنّه دخل عليـه لام الابتـداء كالاسم أو بأنّه على حركة الاسم، أو سكونه، وليس شيء من هذه العلل هي الّتي وجب لها الإعراب في الأصل إنّما هو إزالة اللبس"(٤). التعليل بالمشابهة تزخر بـه كتـب النحـاة، متقدمين ومتأخرين، وهي علة لغوية تكاد تكون رأس الأمر فى مرتكزات التعليل وصوره، لأنه إذا وجد الشبه بين المقيس والمقيس عليه فقد وضحت القاعدة، إذ المشابهة علـة عنـد

---

(١) التعليل اللغوى فى كتاب سيبويه، د. شعبان العبيدى، ص ٢٧٧

(٢) الإيضاح فى شرح المفصل ١/ ٢٥٦

(٣) الاقتراح، ص: ٨٩ ، وفيض نشر الانشراح من طى روض الاقتراح، ٢/ ٧٤١

(٤) لمع الأدلة : ١٠٧ ، ١٠٩ ، و الاقتراح : ١٢٨ .

النحاة تلحق الشيء بشبيهه في الحكم، وهذه حقيقة أكدها سيبويه قائلاً: "ومن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وإنْ لم يكن مثله في جميع الأشياء"(١).

ومن أمثلة ذلك عند ابن الحاجب، قوله فى بناء المنادى على الضم:"وأمَّا الموضع الذي يُبنى فيه على الضم، فهو أن يكون مفردًا معرفة، وإنَّما بُنى على الضم لطروء سبب أوجب البناء، وهو مناسبة ما لا تمكن له فى الإعراب، وهو شبهه بالمضمر، ألا ترى أنَّك إذا قلت: يا زيدُ، فأصله فى المعنى: أدعوك وأناديك؛ لأنَّه مخاطبٌ ووَضْعُ المخاطب يكون بضمير الخطاب، فلمَّا عدلوا عن ذلك المعنى إلى الظاهر كان وضعًا له موضع المضمر، فلمَّا أشبه المضمر كان سببًا موجبًا للبناء"(٢) ثم يقول ابن الحاجب مضيفًا تعليلاً آخر: "ثم من النحويين من يزيد قيدًا آخر، وهو كونه مفردًا ويجعل السبب الموجب للبناء شبهه بالمضمر لفظًا ومعنى"(٣).

- علة الحمل على المعنى :

يعتمد التعليل بها على المفهوم العام للكلام، أي على معناه الذي يفهم منه، فلذلك توجب هذه العلة التزام ترتيب ما في تراكيب الكلام، كالتقديم أو التأخير حفاظًا على صحة المعنى واستقامته. ويشير ابن الحاجب لفكرة الحمل قائلاً: "معنى قولهم: حمل الرفع على الجر، والنصب على الجر وأشباهه، أى: أتى بلفظ لأصلٍ آخر غير ما يقتضيه لفظُ أصله وجُعل له، فالمحمول هو الذي عُدل عن لفظ أصله، وإن كان فى الحقيقة من حيث المعنى موجودًا، والمحمول عليهَ هو اللفظ الذي وضع لغير أصله وإن كان فى المعنى غير موجود"(٤). ومن أمثلتها عند ابن الحاجب، حمل الجمع على معنى المفرُد، فى قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً﴾ [النحل: ٦٦] فيقول: "محمول عند سيبويه على أنَّ معنى الأنعام اسم مفرد، وإنْ كان مدلوله جمعًا..."(٥).

---

(١) الكتاب: لسيبويه ٣/ ٢٧٨

(٢) الإيضاح في شرح المفصل، ١/ ٢٥٢، ٢٥٣

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٥٣

(٤) الإملاء "٧١" ص ٣٧٤

(٥) الإملاء "٦٤" ص ٣٦٠

- علة توهم:

هى من علل التأويل أو الافتراض لإيجاد سبب أو عامل متوهمّ لمعرفة هذا الأثر، حتى يواكبَ القاعدة النحوية، فمن الشائع "أنّ لكل معمول عاملاً، فلا يوجد عامل بدون عمل، ولا عامل،بدون معمول"[١] من أجل ذلك فإنّ التوهم يكون أحيانًا توهم أن العامل الموجود معدوم، أو توهم أن العامل المعدوم موجود[٢] أو بتعبير آخر: " توهم وجود العامل حتى يصح التعليل الإعرابي"[٣] وليس معنى ذلك أن التوهم ضربٌ من العشوائية، ولكنّ المعنى هو الذى يقود النحاة لذلك التوهم؛ استنادًا إلى المعطيات المصاحبة للنص، سواء أكانت عناصر لغوية أم غير لغوية، وذلك أن ثمة عناصرَ غير لغوية ذات دخل كبير فى تحديد المعنى، بل هى جزء من معنى الكلام، وذلك كشخصية المتكلم وشخصية المخاطب، وما بينهما من علاقات وما يحيط بالكلام من ملابسات وظروف ذات صلة به[٤] ومن أمثلة تعليل ابن الحاجب بهذه العلة قوله: "والوجه الآخر أنّه لما توهم التنكير فى زيد عند قصد إضافته للاختصار صار بمثابة قولك: كلٌ، وغلامٌ، فأضيف للتبيين والتعريف"[٥].

وقال فى موضع آخر: توهم بعض طلبة الأدب أنّ عصا وموسى، سكون آخره لا بعامل وهو معرب باتفاق. والجواب: أنّ هذا له حركة فى الآخر بعامل، وهى حركة مقدرة، إذ لا فرق بين اللفظية والتقديرية، فليس حركةُ آخره بغير عامل، فقد خرج عن قوله: سكونُ آخره وحركته لا بعامل، لأنه له حركة بعامل، والمراد بقوله: سكون آخره وحركته، اللفظية إنْ لم يكن تقدير، والمقدرة إن كانت فيهما جميعًا، فإنْ كانت بعامل فهو

---

(١) الإنصاف لابن الأنبارى مسألة "٥" ١/ ٤٤، التوهم عند النحاة، د. عبد الله أحمد جاد الكريم، ص: ٢٩

(٢) العطف على التوهم، دراسة تحليلية نقدية، د. عبد الله النجدى، مجلة كلية الدراسات العربية والإسلامية بالأزهر، "بالزقازيق، للعام ١٩٩٢م ص: ٢١٤، والتوهم عند النحاة، ص: ٢٩

(٣) التوهم عند النحاة ص: ٢٩، نقلاً عن دور شواهد الشعر الجاهلى، رسالة دكتوراه، د.عرفة عبد المقصود، ص: ٤٤٠

(٤) ينظر: آراء البصريين النحوية، للباحث ص ٣١٧، ونظرية النحو العربى، نهاد الموسى، ص: ٨٨

(٥) الإيضاح فى شرح المفصل، لابن الحاجب، ١/ ٨٠

المعرب وإلا فهو المبنى، ولذلك نقول فى قولك: سرى، ودعا: إنَّه مبنـــى علـــى الحركـــة المقدرة، إذ أصلُه سرىَ ودعوَ، وكذلك عصا وبابه يجب أن يكون معربًا"(١).

وعلل ما نقله سيبويه عن بعض العرب تركهم صرف أفعى" للحية، قائلاً: "وهو وَهْـمٌ لأنّها ليست بصفة فى الأصل، فتُوهمت الوصفية؛ وتوهم أنَّ أفعى بمعنى "خبيث"(٢) .

(هـ) العلل الدلالية:

يقصد بها التي يعلل بها النحاة بالرجوع إلى المعنى، حيث يعتبر المعنى هو الهدف الأساس فى دراسة أى لغة، ولذا عُنى اللغويون بدراسة المعنى، وجعلوا له علمًا خاصًا بذاته يُعرف عند العلماء بأنَّه "علم دارسة المعنى"(٣). أطلقوا عليه علم الدلالة (Semantics) ، وتقسيم المعنى في علم الدلالة يخضع لمبدأ عام ملخصه أن القيمة الدلالية للوحدة المعجمية لا يمكن اعتبارها دلالة قارة، إنما يخضع تحديد تلك القيمة لمجموع استعمالات هذه الصيغة في السياقات المختلفة، ولقد قسَّم العلماء الدلالات اعتمادًا على معايير أخرى ترتكز على الإدراك لطبيعة العلاقة بين قطبي الفعل الدلالي، وهو لا يخرج عن ثلاث: اعتبار العرف، أو اعتبار الطبيعة، أو اعتبار العقل، وعلى ذلك فالدلالة إما عرفية أو طبيعية أو عقلية. وأخضع علماء الدلالة تصنيف الدلالات بناء على أداء السياق للمعنى، "فالكلام إما أن يساق ليدل على تمام معناه، وإما أن يساق ليدل على بعض معناه، وإما أن يساق ليدل على معنى آخر، خارج عن معناه إلا أنه لازم له عقلاً أو عرفًا"(٤) وتدور معظم العلل الدلالية حول قضية أمن اللبس، أو الخوف منه، ومن هذه العلل التى تندرج تحتها بالإضافة إلى أمن اللبس وخوفه: الرجوع إلى المعنى، والفرق، وعلم المخاطب، والإبهام، والتوكيد .

---

(١) الإملاء "١٠" ص ٣٠١

(٢) الإيضاح فى شرح المفصل ١/ ١٣٢

(٣) علم الدلالة، جون لا ينـــز: ٩ ، ١٣ ، اللغة والمعنى والسياق، جـــون لا ينـــــز :٨ ، علـــم الدلالة، بيار غيرو: ١٠ .

(٤) ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، عبد الرحمن حبنكة، ص:٢٧

- علّة أمن اللبس :

هي من أهم العلل في اللغة إن لم تكن أهمّها على الإطلاق، إذ إنّ دفع الالتباس من العلل الوجيهة في أصول النحو[١]. ومقصد اللغة هو توصيل الرسالة الإعلامية إلى المتلقي دون لبس أو غموض، ففي ضوء تضافر القرائن اللغوية، لا يجوز النحاة الترخص في الترتيب في بنية الجملة إذا لم تتبين العلامة الإعرابية، أو عند غياب القرائن الأخرى، وهناك قاعدة في أصول اللغة وضعها ابن مالك في خلاصته النحوية مفادها أن اللبس محذور:

وإنْ بشكل خيف لبسٌ يجتنب [٢]

ويُعرَّفُ اللبس بأنه: "إحتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر مع تبادر غير المقصود منهما إلى ذهن السامع"[٣]. وقد علل ابن الحاجب لهذا النوع في توجيهاته لمسألة في باب التنازع قائلاً: "وإن كان الثاني موجهًا على جهة المفعولية، والكلام في إعمال الأول، فالمختار الإضمار إنْ أمكن، ويجوز الحذف إن كان مما يُحذف، كقولك: ضربني وضربته زيد، وضربني وضربت زيدُ، وإنما اختير الإضمار لأنه ممكن والمعنى عليه، فكان أدلّ على المعنى وأنفى للإلباس"[٤].

وقد يسوغ إعادة الاسم الظاهر بدلاً من الضمير منعًا لحدوث اللبس، وقد علل ابن الحاجب لإعادة ذكر "التوراة" بدلاً من الضمير في قوله تعالى: ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ﴾[المائدة: ٤٦] قائلاً: "رُفع اللبس لأنه قد تقدم ما يجوز أن يعود الضمير إليه غير التوراة من الآثار والهدى والنور، فكان لفظ التوراة أدفع للبس"[٥] .

ومثّل ابن الحاجب لهذه العلة في باب الفاعل، فإذا كانت الأسماء لا يتبين فيها الإعراب فالواجب أن يكون الفاعل المقدّم، والمفعول المؤخر، قال: "وإذا انتفى الإعراب لفظًا فيهما والقرينة مثل: ضرب موسى عيسى"[٦] .

---

(١) ينظر : أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني، ص ١١٨ .

(٢) شرح ابن عقيل، ١/ ٥٠٥

(٣) شرح ابن عقيل، ١/ ٤٨٧

(٤) الإملاء "٣" ص ٤٩٩

(٥) الإملاء "١٣٩" ص ٢٨٦

(٦) الإملاء "٣٥" ص ٥٣٤

وقد يسوغ الترخص فى التركيب النحوى حين أمن اللبس، ومن ذلك تعليل ابن الحاجب لورود ظاهرة الاتساع فى الدرس النحوى، فيقول: "وإذا أمنوا الإلباس حذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه وأعربوه بإعرابه"(١).

- **علّة فرق :**

وهي علة تتصل بقصد الإبانة، إذ يُعطى للحُكمين المتشابهين مظهران مختلفان، توخيًا لدقة الدلالة(٢) يقول السيوطي: "وذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل ونصب المفعول، وفتح نون الجمع وكسر نون المثنى"(٣) ومثّل لها الإمام اللغوىّ أبى عبد الله محمد بن الطيب الفاسى بـ: "تجرد خبر أفعال الشروع من "أنْ" وكثرة لحاقها لخبر أفعال الرجاء، فإنَّ الشروع لا يجامع الاستقبال، لما بينهما من المنافاة، فإنَّ الشروع حاليٌّ، لا يجامع الاستقبال، ولا كذلك الرجاء"(٤). وهذه العلة التى اعتلَّ بها سيبويه لرفع المثنى بالألف دون الواو، لأنَّ العرب إنما رفعت المثنى بالألف دون الواو ليفرقوا بينهما، وعبَّر أستاذنا الدكتور تمَّام عن هذه العلة بالقيم الخلافية، فقال: "وهى المقابلات أو نواحى الخلاف بين المعنى والمعنى، أو بين المبنى والمبنى، أهم بكثير جدًّا من العلاقات الرابطة؛ لأنها أقدر من تلك العلاقات على تحقيق أمن اللبس، وهو الغاية القصوى للاستعمال اللغوى، فإنه ليمكن الزعم أن كل نظام لغوى ينبنى أساسًا على مجموعة من القيم الخلافية التى بدونها لا يكون اللبس مأمونًا ولا الكلام مفهومًا" (٥)

وقد علل ابن الحاجب بهذه العلة جواز حذف التمييز فى "حبَّ" وامتناعه فى "نِعْمَ" قائلاً: "إنَّه لو جاز حذف التمييز فى "نعم" عند الإضمار لأدى إلى وقوع اللبس بين فاعله ومخصوصه فى كثير من الصور، ولم يُرِدْ جميع الصور، لأنك لو قلت: نعم زيدُ، لعُلم أنه ليس بفاعل، إذ الفاعل فى باب "نعم" لا يكون علمًا، كما أنَّك إذا قلت: حبَّذا، عُلم أنه ليس بمخصوص؛ إذ المخصوص فى باب "حبَّ" لا يكون اسم الإشارة الموجود بعد "حبَّ" وإنَّما

---

(١) الإيضاح فى شرح المفصل ١/ ٤٢٤

(٢) ينظر: علل النحو، لابن الوراق: ٦٧.

(٣) الاقتراح ، ص ١٠٧

(٤) فيض نشر الانشراح من روض طى الاقتراح، ٢/ ٨٦١

(٥) اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، ص ٣٤

أراد أنه يقع اللبس فى مثل قولك: نِعْمَ غُلامُ الرجل، وشبهه، لأنك إذا جوّزت حذف التمييز جاز لظانٍّ أن يظن حين قلت: نعم غلام الرجل، أن يكون التقدير: نِعمَ رجلاً، أو نعم غلامًا، أو ما أشبهه، وتكون قد أضمرت وحذفت التمييز، وأن يكون لا إضمار فيه لكون الأمرين سائغين، فيبقى غلام الرجل عنده جائزًا أن يقدر فاعلاً على تقدير أنْ لا إضمار فى "نِعْمَ" وجائزًا أن يقدر مخصوصًا على تقدير الإضمار، فأدى حذف التمييز فى "نِعْمَ" إلى وقوع اللبس بين المخصوص وبين الفاعل فى قولك: نعم غلامًا غلامُ الرجل، بخلاف قولك: حبذا زيد، فإنه لما تعين أنّ ذا هو الفاعل تعين أن يكون زيد هو المخصوص، فلم يؤد حذف التمييز فيه إلى اللبس الذى ذكرناه فى "نعم"[١] .

- علة علم المخاطب:

معرفة المخاطب بما يعنيه المتكلم يتيح حذف المفهوم من الكلام، توخيًا للإيجاز والاختصار، يقول المبرد: "إذا قلت سير بزيد فرسخًا، أضمرت السير وجاز أن يكون المضمر الطريق؛ فكأنّه قال: سير عليه الطريق فرسخًا، فحذف لعلم المخاطب بما يعنى"[٢].

يقوم السياق بدور بارز فى بيان المعنى، وتقدير المحذوف فى الجملة، فالحقيقة أنّ هناك تقديرات فُهمت من السياق، ودلّ عليها الكلام وجاز حذفها وإثباتها، وأحسّ المتكلم أنّ المحذوف جزء من المعنى كأنّما نُطق"[٣] ومن ذلك الحذف المرتبط بالمعنى والسياق اللغوى أو فهم المخاطب لما يدور فى السياق التركيبي للجملة، ما قال به ابن الحاجب: "ضربت ضرب زيد، والمعنى: ضربت مثل ضرب زيد، فحذف للعلم به، وحذف المضاف جائز فى كل موضع يكون فى الكلام قرينة تدل عليه" [٤] وتظهر هذه العلة عند ابن الحاجب فى المواضع التى تدخل فى نطاق ظاهرة الاتساع النحوى[٥].

---

(١) الإملاء "٢٨" ص ٣١٦، ٣١٧

(٢) أوجه الخلاف النحوى لدى البصريين حتى نهاية القرن الثالث الهجرى، د٠ فكرى محمد سليمان، رسالة ماجستير، مودعة بمكتبة كلية الألسن / جامعة عين شمس، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٣م ص: ٢٤٥- ٢٤٦، والمقتضب للمبرد ٤/٥١- ٥٢، وآراء البصريين النحوية، رسالة دكتوراه للباحث، مودعة بمكتبة كلية الألسن / جامعة عين شمس، ص ١٦٤

(٣) المدخل إلى دراسة النحو العربى على ضوء اللغات السامية، د: عبد المجيد عابدين، ص:١٩

(٤) الإملاء "٧" ص ٦٨٩

(٥) ينظر على سبيل المثال فى الأمالى ص: ٤٣٩، ٤٥٦، وغيرها.

- علّة الاختصار :

تأتى أهمية الاختصار فى اللغة لأنه أحد المطالب الاستعمالية، فإذا كانت الرسالة الإعلامية يمكن أن يستوعبها المتلقى بأقل الكلمات أو العبارات، إذًا فلا حاجة للتطويل، لأنّ المغزى من الرسالة الإعلامية هو توصيل ما يريد تبليغه المرسل إلى المتلقى دون زيادة أو نقص، وترتبط هذه العلة بغيرها من العلل الدلالية فى تحقيق الإفادة، قال السيوطي: "وعلة اختصار مثل باب الترخيم و"لم يكُ" [1] ومما ورد ذكره عند ابن الجاجب، وعلل له بهذه العلة قوله: "الاختصار فى التعبير عن الأصول والزوائد، فكل ما كان فى الموزون أصلاً جعلوه فى الوزن فاءً وعينًا ولامًا على هذا الترتيب، وكل ما كان زائدًا لفظوا به، عينه فى موضعه فى لفظ الزنة، فمثال ذلك إذا قيل: مضروب ما وزنه ؟ قيل: مفعول، فكان ذلك أخصر من أن يُقال: ميمه زائدة وضاده وراؤه أصليتان وواوه زائدة وباؤه أصلية"[2].

ومن صور الاختصار أيضًا ما ذكره من أن العرب إنما وضعت الضمير المستتر؛ لأنه أخصر من البارز، فلا يعدلون عنه إلا عند تعذره للإلباس"[3].

ومن صور الاختصار اعتبارهم الضمير المتصل أخصر من الضمير المنفصل، وقد أشار إلى ذلك ابن الحاجب قائلاً: "لأنهم لا يعدلون عن المنفصل إلا عند تعذر المتصل"[4] .

- علة التوكيد:

وهي من العلل التي يعتمد التعليل بها على ملاحظة المعنى في إطار السياقات المختلفة عند تقعيد القاعدة [5].

و تأتي عند ابن الحاجب -كما هى عند غيره من النحاة- تفسيرًا لزيادة بعض الألفاظ أو الحروف في الكلام ، فمن ذلك ما جاء فى توجيهه بزيادة "من" فى مسألة فى الاستثناء فمثلها بأمثلة منها قوله: "ما جاءنى من أحدٍ إلا زيدٌ؛ لأنّ "من" هاهنا زائدة لتأكيد النفى، فلو أبدلت من معمولها بعد الإثبات لوجب تقديرها معه، فتخرج عن موضوعها، لأنّ موضوعها تأكيد النفى لا تأكيد الإثبات" [6]

---

(١) الاقتراح، ص ١٠٩

(٢) الإملاء "٧٠" ص ٣٦٨

(٣) الإملاء "٨٧" ص ٧٧٦

(٤) السابق نفسه ص ٧٧٦

(٥) ينظر: التعليل اللغوى فى كتاب سيبويه، ص: ٣٠٨

(٦) الإملاء "٧٣" ص ٣٧٦

الخاتمة :

وختامًا يمكن القول بأنَّ النحو العربى قام على أُسس علمية قويمة، وأصول منطقية مستمدة من أصول الفقه وعلوم الدين، وقد أعتبر التعليل همزة الوصل بين المرحلتين: المعيارية والوصفية، أو بالأحرى المقيس والمقيس عليه، ولقد رأينا من خلال استقراء هذه الورقة البحثية لظاهرة التعليل عند ابن الحاجب، أنَّ أشهر العلل التى علل بها ابن الحاجب لمسائل النحو، مفادها أمن اللبس وتبليغ الرسالة الإعلامية مع مراعاة التيسير والتخفيف، والحيلولة دون الثقل والغموض، على أن هناك عللاً أخرى غير ما ذكرنا علل بها ابن الحاجب، لكنها لم ترد كثيرًا كما هو شأن هذه العلل، ونلحظ هذه الدراسة على مظاهر التعليل عند ابن الحاجب ما يلى:

- قد تكثر أوجه التعليل فى الموضع الواحد.
- قد يأتى بأكثر من علة للمسألة الواحدة. كأن يعلل لها بعلة الخفة أو الثقل أو أمن اللبس أو غيرها.
- تداخل بعض العلل وتقاربها فى الهدف والمغزى، كما يلحظ ذلك فى العلل الاستعمالية، الخفة أو الثقل، ويبدو ذلك واضحًا أيضًا فى العلل القياسية: كالتوهم، والحمل على المعنى، والشبه، وهذه العلل تتقارب فيما بينها لتتصل بما تتدرج تحته من علل قياسية. وكذا الأمر فى العلل النحوية الأخرى.
- ثمة علل كثر دورانها عند ابن الحاجب عن غيرها، شأنه فى ذلك شأن كثير من النحاة، كما قلَّ ذكر بعضها، ومنها أيضًا ما ندر وجوده عنده، وعلى رأس هذه العلل "علة الجوار"، والسبب فى ذلك أنه قد يتفق مع القائلين بأنه من صور الشذوذ فى الدرس النحوى، وأنه مما لا يُقاس عليه[1].
- قد يذكر الحكم المعلل صراحة أو قد يتركه ليفهم من السياق.

---

(١) يُعدُّ الجر على الجوار من المسائل الخلافية بين النحاة، فذهب كثيرٌ منهم وعلى رأسهم الكوفيون إلى الأخذ بالجر بالمجاورة، أمَّا سيبويه وجمهور البصريين فعدوه أحد صور "الشذوذ أو الغلط، يقول سيبويه فى هذه المسألة: "ومما جرى نعتًا على غير وجه الكلام:= ="هذا جحر ضبٍّ خربٍ"، فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم. وهو القياس، لأنَّ الخرب نعت الجحر، والجحر رفع" الكتاب لسيبويه ١/ ٤٣٦، والباحث فى رسالته للدكتوراه ص ٧٢

وهذه الورقة لا تدَّعى لنفسها أنها جمعت شتات هذا الموضوع، أو ألمّتَ به، ولذلك فإن هذه العلل التي جاء ذكرها فى هذه الأسطر ليست كل العلل، التى علل بها ابـن الحاجـب، وإنما اقتصر الحديث عن المشهور منها، وكل هذه العلل تدلنا على اهتمـام ابـن الحاجـب بالعلة النحوية واستفادته منها في تثبيت الأحكام والتوجيه النحوى على أساس مـن الحجـة والإقناع.

المصادر والمراجع:

-أصول التفكير النحوي: د.علي أبو المكارم ، مطابع دار القلم ، بيروت،١٩٧٣م .

-الأصول في النحو : أبو بكر بن السراج البغدادي (ت٣١٦هـ) ، تحقيق : د.عبد الحسين الفتلي ، الجزء الأول : مطبعة النعمان ،النجف الأشرف،١٩٧٣م،الجزء الثاني : مطبعة سلمان الأعظمي ، بغداد ،١٩٧٣م.

-أصول النحو، محمد خير الحلواني ، حلب ، ١٩٧٩م .

- الأصول، دراسة أبستمولوجية، د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣م

-الاقتراح، جلال الدين السيوطي،تحقيق : طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الصفا، القاهرة، ١٩٩٩م، ١٤٢٠هـ.

- الأمالي النحوية : أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) دراسة وتحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩ هـ ، ١٩٨٩م .

-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة السادسة ، دار الفكر ، ١٩٧٤م .

-الإيضاح في شرح المفصل : ابن الحاجب ، تحقيق : د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، الجزء الأول: ١٩٨٢م ، الجزء الثاني : ١٩٨٣م.

-الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) تحقيق: د. مازن المبارك، الطبعة الثالثة ، دار النفائس ، بيروت ١٩٧٩م .

- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطى، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر ، بيروت ط٢/ ١٢٩٩هـ ، ١٩٧٩م.

- البلغة فى تراجم أئمة النحو واللغة، محمد يعقوب الفيروزآبادى، تحقيق: محمد المصرى، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، ط ١، ١٤٠٧هـ .

- التعريفات، على بن محمد الجرجانى، تحقيق: إبراهيم الإبيارى ، دار الكتاب العربى، بيروت، ط١، ١٤٠٥ هـ.

-التعليل اللغوي في كتاب سيبويه : د. شعبان عوض محمد العبيدي ، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي ، ليبيا ١٩٩٩م .

– التوهم عند النحاة، د. عبد الله أحمد جاد الكريم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١/ ١٤٢٢هـ ، ٢٠٠١م .

–الحدود في النحو، علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤ هـ) ، تحقيق : د.مصطفى جواد ، ويوسف مسكوني ، بغداد ، ١٩٦٩م.

–خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣ م) تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، المطبعة العربية الحديثة ، القاهرة ،١٩٧٧م.

– الخصائص، لابن جنى (ت: ٣٩٢هـ) تحقيق: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د. ت.

– دراسات في كتاب سيبويه : د. خديجة الحديثي ، دار غريب للطباعة القاهرة ١٩٨٠م.

–رصف المباني في شرح حروف المعاني : احمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢ هـ) ، تحقيق: أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية في دمشق ، مطبعة زيد بن ثابت ، دمشق ، ١٩٧٥م .

–شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت ٧٦٩ هـ) ومعه كتاب : منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الرابعة عشر ، مطبعة السعادة بمصر ، الجزء الأول ،١٩٦٤م، الجزء الثاني:١٩٦٥م.

–شرح التصريح على التوضيح : الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥ هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ، بيروت ،٢٠٠٠م.

– شرح جمل الزّجّاجي، ابن عصفور الأشبيلي (ت ٦٦٩هـ) ، الشرح الكبير، تحقيق: د. ضاحب أبو جناح ، ١٩٨٠ .

– شرح كافية ابن الحاجب: ابن جماعة ، تحقيق : د.محمد عبد النبي عبد المجيد .مطبعة دار البيان العربي ، مصر ١٩٨٧م.

–علل النحو: أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق ، تحقيق: د. محمود جاسم الدرويش ، بيت الحكمة ، بغداد ،٢٠٠٢م.

– علم الدلالة، بالمر، ترجمة: مجيد عبد الحليم الماشطة، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٥ م.

- فيض نشر الانشراح من روض طى الاقتراح، للإمام اللغوى أبى عبد الله محمد بن الطيب الفاسى، تحقيق وشرح: د. محمود يوسف فجّال، دار البحوث والدراسات الإسلامية، سلسلة الدراسات العربية، دبى، د.ت.

-القاموس المحيط: الفيروزآبادي ، مطبعة السعادة بمصر (د.ت) .

-كتاب سيبويه : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق :عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثانية ؛ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧م.

-لسان العرب: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١هـ) دار إحياء التراث العربي ١٩٨٥م.

- اللغة والمعنى والسياق، جون لاينز، ترجمة، عباس صادق الوهاب، مراجعة: د. يوئيل عزيز، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٨٧م.

- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط٣، ١٤١٨هـ ، ١٩٩٨م.

-لمع الأدلة في أصول النحو : أبو البركات بن الأنباري ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، الطبعة الثانية ، دار الفكر بيروت ١٩٧١م.

-المدارس النحوية : د. خديجة الحديثي ، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٨٦م.

-المدارس النحوية : د. شوقي ضيف، الطبعة الرابعة ، دار المعارف بمصر ١٩٧٩م.

- المصباح المنير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقري، دراسة و تحقيق : يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، د. ت.

- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجانيّ (ت ٤٧١هـ) تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والأعلام، المطبعة الوطنية ، عمان، الأردن، ١٩٨٢م .

-النحو العربي ، العلة النحوية ، نشأتها وتطورها : د. مازن المبارك ، الطبعة الثالثة ، دار الفكر بيروت ١٩٧٤م.

-نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء: أبو البركات عبد الرحمن الانباري ، تحقيق : د. إبراهيم السامرائي ، الطبعة الثانية ، بغداد، ١٩٧٠م.

= الرسائل الجامعية:

- آراء البصريين النحوية فى "إعراب القرآن" لأبى جعفر النحاس، فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، للباحث، مودعة بمكتبة كلية الألسن، جامعة عين شمس، ٢٠١٠م.

- أوجه الخلاف النحوى لدى البصريين حتى نهاية القرن الثالث الهجرى، د٠ فكرى محمد سليمان، رسالة ماجستير، مودعة بمكتبة كلية الألسن، جامعة عين شمس، ١٤٠٤هـ-١٩٨٣م .